«الإخوان» و«العسكرى»: 3 احتمالات للصدام

من أصعب الأمور الآن تقدير مدى قدرة جماعة «الإخوان المسلمين» والمجلس العسكرى على إعادة بناء التكيف المتبادل وما يقترن به من مواءمات سياسية، بعد أن قررت الجماعة خوض انتخابات الرئاسة فى ظل أزمة سياسية ودستورية خانقة. فقد خلط قرار الجماعة، وما تبعه عندما ترشح اللواء عمر سليمان لهذه الانتخابات فضلاً عن مشكلة تشكيل الجمعية التأسيسية للدستور، أوراقاً كثيرة فى لحظة شديدة الحساسية تقترب فيها المرحلة الانتقالية من نهايتها. فقد أصبح مستقبل مصر مرتبطاً بسلسلة من الأفعال وردود الأفعال التى قد يكون بعضها غير محسوب أو قائماً على حسابات خاطئة.

ويحدث ذلك فى وجود انقسام حاد فى الساحة السياسية والمجتمع، وفى غياب أى توافق على صورة مصر الجديدة بما فى ذلك طبيعة الدولة ونوع النظام السياسى وموقع الجيش فيهما.

وبالرغم من أن الأزمة العامة متعددة الجوانب والأطراف، يظل السؤال عن أداء الطرفين الأقوى فى اللحظة الراهنة هو الأكبر والأخطر. فهما يقتربان الآن من اللحظة التى تفرض حسم القضايا المعلقة ليس فقط بينهما، لكن على صعيد الدولة والمجتمع أيضا.

وثمة سبل عدة إلى ذلك مثل التفاهم سعياً إلى تسوية سياسية - مجتمعية عامة، أو «صفقة» ثنائية لكنها استراتيجية وليست تكتيكية بخلاف ما اضطرا إليه خلال الأشهر الماضية حين كان هناك متسع من الوقت. فإذا لم يتيسر شىء من ذلك، أو ظل كل من الطرفين يناور تجاه الآخر، أو

حاول أحدهما فرض إرادته بدعوى امتلاكه أغلبية، فقد لا يمكن تجنب حدوث صدام بينهما بشكل ما حتى دون قرار مسبق بالذهاب إليه.

ففى أجواء متوترة تزداد احتقانا يمكن الانزلاق إلى هاوية دون قرار من أحد الطرفين أو كليهما، لأن تداعيات الأحداث قد تدفعهما فى هذا الاتجاه فى حالة عدم إدراك الحاجة القصوى إلى حوار وطنى ومجتمعى عام.

وإذا ظل هذا الحوار بعيد المنال، وبقى الغموض هو سيد الموقف والاحتقان هو طابعه، يمكن أن تنزلق البلاد إلى الصدام الخطير فى إحدى لحظتين أو مناسبتين أيهما أسبق.

فإذا لم يتيسر حل أزمة الجمعية التأسيسية بعد قرار القضاء الإدارى الثلاثاء الماضى بوقف تنفيذ قرار تشكيلها ثم جاء موعد الانتخابات الرئاسية (23 و24 مايو) أو اقترب فى غياب دستور يحدد صلاحيات الرئيس، وفى ظل استمرار الاحتقان الراهن وربما ازدياد حدته، ومع تواصل تداعيات الأحداث بطريقة الفعل ورد «الفعل» ربما ينزلق الطرفان إلى لعبة اختبار القوة التى قد تكون عواقبها وخيمة.

أما اللحظة الثانية المحتملة فهى أن يفوز مرشح جماعة «الإخوان» فى الانتخابات الرئاسية قبل أن تظهر معالم الدستور ومقوماته وهوية الدولة ووضع الجيش فيه، فإذا أُجريت الانتخابات الرئاسية فى ظل غموض تام بشأن قضايا شديدة الحساسية من هذا النوع، فليس مستبعدا أن يثير ذلك قلق المجلس العسكرى، وقد يجد هذا المجلس، ومعه أطراف أخرى فى الساحة السياسية والمجتمع، أن تسليم السلطة فى وضع يسوده الغموض ينطوى على مغامرة. وعندئذ قد تأخذ الأزمة منحى نوعياً جديداً يقود إلى صدام ما.

وهناك احتمال ثالث لهذا الصدام إذا اتجه المجلس العسكرى فى حالة استمرار الغموض الراهن إلى محاولة التأثير فى مسار الانتخابات الرئاسية، دون أن يتدخل فيها بشكل مباشر، وفى إمكانه أن يستخدم ما يحظى به من شعبية حتى الآن لدى قطاعات معتبرة من الرأى العام تعتبره الضامن الوحيد لاستقرار منشود أو «العمود الوحيد للخيمة» كما يقول غير قليل من المصريين.

وقد يحدث الصدام عندئذ إذا اتجه «الإخوان» إلى التصعيد رداً على هذا التدخل حال ظهور ما يدل عليه، ولم يضعوا سقفاً أو يعتمدوا خطة للعودة قبل بلوغ حافة الهاوية. كما يمكن أن يحدث الصدام إذا أمكن حل أزمة الجمعية التأسيسية التى سيظل لحزبى الحرية والعدالة والنور الوزن الأكبر فيها أيا كان حجم التصحيح الذى سيحدث فى تشكيلها، ثم خسر مرشح جماعة «الإخوان»، وتم انتخاب رئيس قريب إلى المجلس أو متطابق معه، فعمد حزبا الأغلبية إلى تجريده من أى صلاحيات فى الدستور الجديد عبر إقامة نظام برلمانى.

ففى هذه الحالة يمكن أن يتجه ناخبو الرئيس المجرد من الصلاحيات التنفيذية الأساسية وآخرون من خصوم «الإخوان» إلى تصعيد قد يفضى إلى صدام.

وهكذا يبدو شبح الصدام بين جماعة «الإخوان» والمجلس العسكرى مخيماً فى سماء مصر، وقابلاً لأن يتوسع فى حالة ازدياد الفجوة بين هذه الجماعة وكثير من أطراف الحياة السياسية والمجتمع، ما لم يحتكم الجميع إلى العقل والحكمة قبل أن يفوت الأوان.